

17 April 2013  
Arabic  
Original: Chinese

# اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

الدورة الثانية

جنيف، ٢٢ نيسان/أبريل - ٣ أيار/مايو ٢٠١٣

## استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

### ورقة عمل مقدمة من الصين

- ١ - يعدُّ تطوير الطاقة النووية خياراً مهماً لضمان أمن الطاقة عالمياً والتصدي لمسألة تغيُّر المناخ. وينبغي النظر إلى موضوع الطاقة من منظور عقلائي. فلا ينبغي أن نستغني عنها لأننا نخاف من سوء استخدامها، وإنما يتعيَّن تشجيع تطوير طاقة نووية تكون مدخلاً إلى السلام والتنمية في العالم أجمع.
- ٢ - ومن بين الأهداف المهمة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشجيع استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وفي هذا الصدد، ينبغي احترام حق الدول الأطراف المشروع في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية. وينبغي أيضاً أن نشجع ونعزِّز التنسيق والتوازن بين استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية وعدم انتشار الأسلحة النووية.
- ٣ - وأفضل السبل لضمان التطوير الفعلي لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية إنما هو تيسير التعاون الدولي. وينبغي على الدول المتقدمة النمو والوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تمدِّد المساعدة إلى الدول النامية بحسب احتياجاتها الفعلية في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.
- ٤ - وإن تحقيق توازن سليم بين فئتي أنشطة الوكالة المتمثلتين في الضمانات والتعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، سيكفل دعم الدول الأطراف الفعَّال لأنشطة الوكالة ومشاركتها في تنفيذها. وينبغي تأمين الموارد الكافية لأنشطة الوكالة في



الرجاء إعادة استعمال الورق

240413 240413 13-29412 (A)



مجالي التشجيع والتعاون التقني. وعلى كل الدول الأطراف أن تساهم، بشكل كامل، وفي الوقت المناسب، في صندوق التعاون التقني.

٥ - والسلامة النووية هي عماد تطوير الطاقة النووية وتطبيقات التكنولوجيا النووية. لذلك يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل بذل الجهود لتطبيق أعلى معايير السلامة النووية وأن يتشاطر ويتبادل أفضل الممارسات والخبرات من أجل دعم تعزيز القدرة في مجال السلامة النووية العالمية. وينبغي على الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تضطلع بدور مركزي في مجال السلامة النووية.

٦ - ويكتسي تعزيز الأمن النووي أهمية كبرى في ضمان تنمية الطاقة النووية بشكل مستدام. وتحمل الدول الأطراف كلّها، كل ضمن ولايتها، مسؤولية تدابير الحماية المادية اللازمة لتأمين المواد والمنشآت النووية. وينبغي أن ندعم الطابع العالمي للصكوك القانونية الدولية ذات الصلة، وأن نعزز التعاون الدولي في هذا المجال، وأن نضمن سلامة الجمهور والبيئة وأمنهما. وينبغي على الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تضطلع بدور فعال في هذا الشأن.